(المدى) تنفرد بنشر تقرير لجنة التربية والتعليم العالي المرفوع الى الجمعية الوطنية

حصلت (المدى) على تقرير لجنة التربية والتعليم العالي احدى اللجان الفرعية المنبثقة من الجمعية الوطنية، الذي رفعته مؤخراً الى عموم أعضاء الجمعية لمناقشته وإجراء التعديلات الضرورية عليه وإقرار توصياته.

بغداد/ هشام الركابي

تقرير لجنة التربية والتعليم العالي

المقدمة:

اعتمادا على ماورد في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وتأكيداً للمبادئ والقيم التي دعا اليها الدين الاسلامي الذي يعتبر دين الدولة الرسمي من اجل بناء عراق جديد ديمقراطي برلماني تعددي فدرالي موحد ولكي تسموا قطاعات التربية والتعليم العالي والبحث العالمي الى مستوى تطلعات الشعب العراقي الذي تخلص من نظام دكتاتوري شمولي فاسد، وفي خضم الجهود التي تبذل لبناء العراق الحبيب على وفق أسس جديدة واعدة لا بد من ان نشير الى مهمات وواجبات العملية التربوية والاكاديمية في البلد بحيث يستطيع هذا القطاع المهم والحيوي العمل على وفق سياقات تهدف الى تجاوز ثقافة وسلوكيات الماضي بعد أزالة اثار التربية المشبعة بثقافة التمييز العنصري والقائمة على الكراهية واحتكار السلطة وتهميش دور المواطن وطاقاته وعدم احترام الرأي الاخر وكبته وقمعه من أجل اشاعة انماط من التربية والتعليم تستند الى ثقافة انسانية ديمقراطية تتبنى احترام حقوق الانسان وتعمل على سيادة القانون وتكافؤ الفرص والعدالة والمواطنة الصالحة والمساواة في اداء الواجبات واستيفاء الحقوق.

ان بناء جيل جديد يؤمن بالعراق وفقاً للتصورات والافكار الواردة اعلاه يتطلب تربية تقوم على روح التعاون والتسامح واحترام الرأي الاخر والاقرار بحقوق الاخرين ونبذ ثقافة العنف والارهاب والتطرف، وبما ان عمل لجنتنا يتوزع على انشطة وزارتين اعتمدنا تقسيم محاور هذه الورقة عليها مع بيان خصوصيات كل منهما، ومع ذلك فهناك بعض الملاحظات العامة التي لابد من ايرادها أو الاشارة اليها في هذه المقدمة:

١-لوحظ ان هناك انحيازاً ومحاباة ازاء المتقدمين للعمل وكذلك في عودة المفصولين السياسيين لوظائفهم في الجامعات والمدارس على أساس الأنتماء السياسي للسيد الوزير أو رئيس الجامعة أو العميد أو مدير التربية المعني وهو أمر مرفوض وتلفت اللجنة نظر السادة الوزراء فهي بلا شك ظاهرة شاذة ولا بد من أصدار اوامر صارمة للاقلاع عن هذه الممارسات اللاقانونية ومحاسبة المصرين على ممارستها ومعاقبتهم وابعادهم عن مراكز المسؤولية لانهم ليسوا مناسبين لها مع ضرورة متابعة التعيينات التي حصلت بعد سقوط النظام المقبور وحتى الان ومتابعة استمرار دوام هؤلاء في المعاهد والكليات التي نسبوا اليها.

٢-لوحظ ايضاً تفشي ظاهرة الفساد الاداري والرشوة في كثير من الدوائر ولم تكن دوائر التربية والتعليم العالي بمنأى عن هذه الظاهرة السيئة التي تتضمن جانبين:

أ-الرشوة في كل جوانب العملية التربوية خاصة التعيين.

ب-الوقوف على الخلل في عقود (البناء والتجهيز) وتنفيذها.

وهذا يستدعي مراجعة صارمة لأسباب هذه الظاهرة ووضع الخطط للقضاء عليها وتنشيط عمل لجنة النزاهة الوطنية.

أولاً:

محور وزارات التربية:

١- من المعلوم ان التعليم الالزامي للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة امر ضروري جداً لبناء مجتمع متعلم، مجتمع بلا امية، وبالرغم من التزام قطاع التربية بسياسة التعليم الالزامي الا ان الخروقات والتسرب مازال ساريا بسبب الحالة الاقتصادية المتردية للعوائل العراقية أو جهل اولياء الامور باهمية التعليم، لذلك توصي لجنتنا كلاً من مجلس الوزراء ووزارة التربية بوجوب اعارة اهمية اكبر لهذه الظاهرة ومعالجة اسبابها ومراقبة التطبيق الجدي للتعليم الالزامي بحيث تؤمن الدراسة لكل اطفالنا الذين هم في عمر الزامية التعليم، ولمعالجة التسرب من التعليم تقترح اللجنة صرف مبلغ شهري لطلبة المرحلة الابتدائية في المناطق الفقيرة إسوةً بتجربة اقليم كردستان في هذا المجال التي اثبتت نجاحها.

٢-لقد اهمل النظام السابق امر التربية والتعليم ولم يوفر للمعلمين والمدرسين دخلاً مناسباً يليق باعضاء الهيئات التدريسية الامر الذي ادى الى شيوع ظاهرة التدريس الخصوصي واخذ الرشوة من الطلاب لانجاحهم مما لايليق بمكانة هذه المهنة المقدسة كما ساهمت العوامل التالية في تراجع العملية التربوية بشكل كبير:

أ-قلة البنايات المدرسية وازدحام الصفوف بمعدلات كبيرة من الطلاب.

ب-الدوام المزدوج واحياناً الثلاثي للبناية الواحدة.

ج-غياب عامل الاندفاع لدى المتعلمين.

وهذه العوامل السلبية تستدعي دراسة عملية من لدن وزارة التربية لوضع برنامج طويل الأمد يتضمن المعالجات والحلول المنطقية لها ثم (ان قلة الاهتمام بالجانب العلمي والمختبرات المدرسية ووسائل الايضاح التي تسهل على الطالب استيعاب الدرس) ساعدت هي الاخرى على ابراز هذه الظاهرة ونقترح مايلي لمعالجة هذه الظاهرة:

١-تحسين المستوى المعيشي للمعلمين والمدرسين كجزء اساس في عملية اعادة البناء في مجال التربية والتعليم.

٢-اعادة تأهيل المعلمين وتسليحهم بالمستجدات العلمية والتربوية الحديثة التي تماشي حالة العراق الجديد عن طريق فتح دورات تربوية تخصصية قصيرة الامد.

٣-تفعيل نظام العقوبات والمكافآت (نظام الثواب والعقاب) في المؤسسات التربوية والتعليمية.

٤-تفعيل الاشراف التربوي للمدارس وتطهيره من العناصر الضعيفة والفاسدة.

٥-وضع آلية للتخلص من العناصر الفاسدة في المؤسسات التربوية والتعليمية:

❖تفعيل نظام التقاعد واحالة من تجاوزت اعمارهم الحدود المنصوص عليها في النظام الى التقاعد.

❖اعتماد اسس وشروط جديدة لمرشحي البعثات والاجازات الدراسية تنسجم مع اسس العراق الجديد وضمان حقوق المتضررين من النظام المباد.

❖المباشرة بتعيين الطاقات العلمية الشابة من خريجي الجامعات العراقية، بعد تأهيلهم وتدريبهم.

٣-ان المناهج الدراسية تعاني التخلف والقدم والتشويه والتزييف في مختلف الموضوعات الانسانية والعلمية والمهنية، مما يستدعي وضع خطة شاملة لتحديث المناهج تعكس روح التعاون والتسامح واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون وحرية التعبير عن الرأي وكذلك نؤكد ضرورة تعلم الحاسوب وتعميمه على جميع المدارس وجعله درساً منهجياً في جميع المراحل واعارة اهمية اكبر لتدريس اللغات الاجنبية خاصة الانكليزية لكونها لغة عالمية.

٤-الاهتمام بتدريس اللغة العربية وادابها باعتبارها لغة القرآن الكريم في عموم مدارس العراق، والاهتمام بتدريب اللغة الكردية باعتبارها اللغة السائدة في اقليم كردستان لتعميق روح الاخاء والتفاهم بين ابناء الشعب الواحد وتدريس اللغتين التركمانية والسريانية في اماكن تواجد المتكلمين بها.

٥-نؤكد الاهتمام ببرنامج التغذية المدرسية في مرحلتي رياض الاطفال والابتدائية بشكل عام، وللدراسة المتوسطة في المناطق الفقيرة.

٦-توفير المستلزمات المدرسية لجميع طلبة المدارس وتشتمل على:

❖(الكتب المدرسية والقرطاسية والحقائب ووسائل الايضاح) لتخفيف العبء عن العوائل.

❖الأبنية: اعادة ترميم وصيانة الابنية المدرسية وتأثيثها وتأمين مختبراتها وتوفير وسائل الراحة فيها (التدفئة والتبريد) اضافة الى تأكيد بناء المدارس ضمن برامج الاعمار.

٧-النشاطات اللاصفية: توصي اللجنة بتخصيص ساعات للنشاطات اللاصفية وتنمية هوايات ومهارات التلاميذ من خلال:

❖تعليم مختلف انواع الفنون وتعيين متخصصين يتولون تعليمها.

❖الاهتمام بالحديقة المدرسية تنمية للذوق الجمالي لدى الطلاب والاهتمام بالبيئة.

الاهتمام بدروس الرياضة بخاصة الرياضة الصباحية وتوفير مستلزماتها من ملابس ومعدات.

❖تنشيط السفرات الى الاماكن السياحية والتراثية والاثرية.

٨-الاهتمام بالمكتبات المدرسية وتعيين متخصصين لها للتشجيع على المطالعة والتثقيف الذاتي واغنائها بالكتب الجديدة الضرورية والمناسبة لمدارك المتعلمين تبعا للمراحل الدراسية المختلفة.

٩-رفع المستوى العلمي للمدرسين والمعلمين وتحديث معلوماتهم باستمرار عن طريق الدورات التأهيلية والتدريبية.

١٠-تشجيعاً لحسن اداء الادارات ضمن خطة التحديث التربوية المدرسية لابد من الاعتماد على نظام المكافآت.

١١-تبني مشروع وطني لمحو الامية للكبار يتم الاعلان عنه مع بداية السنة الدراسية القادمة.

١٢-المدارس المهنية والتطبيقية: نظراً لأقبال العراق على عملية اعمار واسعة نتيجة التخريب الواسع الذي حل بالبلد خلال العقود الماضية وحاجة عمليات الاعمار الى ملاكات فنية متخصصة من الضروري جداً الاهتمام بالتعليم المهني الصناعي والتجاري والزراعي والمعلوماتي، وتوصي اللجنة بتوفير الملاكات المتخصصة لها وإعادة النظر في مناهجها الدراسية العلمية والعملية لكي تواكب التطور العلمي العالمي.

١٣- تشجيع التعليم الأهلي وحث الهيئات والمؤسسات الخيرية والشعبية على تبنيه تخفيفاً للعبء الواقع على وزارة التربية ومشاركة منها في المجهود التعليمي والتربوي العام للبلد والافادة من الطاقات التربوية في مثل هذه المدارس شريطة أن تكون تحت إشراف ورقابة وزارة التربية.

١٤- المدارس التابعة لديوان الأوقاف ينبغي أن تكون ملتزمة بالسياسات العامة لوزارة التربية وإشرافها.

١٥- تشجيع التزام طلبة المدارس بالزي الموحد ولجميع المراحل.

١٦- وضع برنامج يعنى بالأطفال ويسعى الى تنمية قدراتهم العلمية ومهاراتهم العملية وميولهم وهواياتهم وتهيئة الملاك المتخصص الذي يتولى تنفيذ البرنامج مع ضرورة تفعيل العيادات الخاصة بالصحة النفسية للمتعلمين.

١٧- تفعيل برنامج البطاقة الشخصية للطالب لمتابعة تطور الحالة العلمية والسلوكية له وعلى مدى مراحل التعليم المختلفة.

ثانياً:

- محور التعليم العالي والبحث العلمي:

عانى التعليم العالي خلال العهود المبادة لحزب البعث التردي والانحطاط والتشويه والتزييف وهدم القيم الجامعية العلمية والأخلاقية وإهمال كل القيم الإنسانية والاجتماعية السليمة التي آمن بها مجتمعنا، كما عانى خرقاً لاستقلالية الجامعات وحرمتها. ومارس النظام المقبور سياسة إذلال الأساتذة الأفاضل الذين حاولوا الدفاع عن القيم الأكاديمية وطغت الاعتبارات الحزبية الضيقة على كل الاعتبارات التربوية والعلمية وتم خنق الحريات والأصوات الحرة في أروقة الجامعات وحلت الثقافة الشوفينية النازية العنصرية وأدت حروب النظام ومغامراته إلى هدر الطاقات والموارد الوطنية والكفاءات العالية التي تحتضنها الجامعات، حيث هاجر الكثيرون وأودع آخرون غياهب السجون واعدم آخرون أو غيبوا وأدى كل ذلك إلى انحطاط المؤسسات الأكاديمية ومستواها العلمي وشيوع الظواهر الشاذة الغريبة فيها كالرشوة والمحسوبية والوساطة للحصول على النجاح والترقية من دون وجه حق.

إن إصلاح ذلك الوضع المتفاقم ليس بالأمر اليسير فلابد من تخطيط سليم وعمل متواصل وتصميم أكيد من أجل إصلاح ما أفسدته الأيام أولاً وخلق طفرة نوعية في المجالات الجامعية كلها ثانياً.

لذلك نوصي بالالتزام بما يلي:

١- تشكيل مجلس أعلى للتربية يتولى التخطيط للسياسات التربوية والتعليمية في البلد، تناط به مسؤولية:

- الاهتمام بالكفاءات العلمية بالطلبة المتفوقين لمنع هجرتهم إلى الخارج والافادة منهم لتطوير الأجهزة والمناهج الوطنية.

- اختيار عميدي ورؤساء الجامعات وباقي المناصب الإدارية الأخرى وفقاً لشروط واضحة ومحددة يلتزم بها من قبل المعنيين.

- التخطيط للمناهج الدراسية وفقاً للتحول السياسي والاجتماعي للبلد وبموجب الفلسفة الاجتماعية ومنظومة القيم الأخلاقية التي يؤمن بها المجتمع.

- وضع قواعد وسياسات واضحة للدراسات العليا في الجامعات والمعاهد.

- مراعاة مبدأ العدالة والاستحقاق في توزيع الإيفادات والدورات التدريسية وورش العمل وعدم حصرها على فئة معينة من التدريسيين.

- وضع ضوابط قبول وتنقل الطلبة بين الكليات والجامعات العراقية.

٢- تفعيل دور الجامعات ومسؤوليتها تجاه المجتمع بالمساهمة في إشاعة قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة والمواطنة الصالحة واحترام حقوق الإنسان والتعاون والتسامح واحترام الرأي الآخر عن طريق عقد الندوات وتنظيم المواسم الفكرية والمؤتمرات العلمية.

٣- إعادة النظر في المناهج الدراسية وتحديثها لمواكبة التطور العلمي وإدخال القيم والمبادئ الديمقراطية والتسامح واحترام حقوق الإنسان ضمن مناهج العلوم الإنسانية والثقافية الوطنية.

٤- العمل على تقليل الاعتماد على الكتاب المنهجي الواحد ((text book وصولاً إلى إلغائه باعتباره أسلوباً متأخراً يحدد مدارك الطالب الجامعي ودائرة معارفه واستبداله بأسلوب تعدد المصادر مع توفير الكتب والمصادر وتنويعها والاستعانة بالانترنت.

٥- الاهتمام بالمكتبات الجامعية (المركزية منها والفرعية) وإغناؤها بالمصادر وربطها بالانترنت واتباع الأساليب الجديدة للاستعارة بواسطة جهاز الكمبيوتر مما يتيح الافادة من جميع موجودات المكتبات الجامعية في أنحاء العراق بسهولة ويسر ودونما مراجعة شخصية أو تنقل بين تلك المكتبات.

٦- تعزيز استقلالية الجامعات واتباع الأسلوب اللامركزي في الإدارة وعدم حصر الصلاحيات بمراكز الوزارة.

٧- رفع مستوى الدراسات العليا والتقيد بشروط القبول وعدم تجاوزها لأي سبب وتخصيص نسبة معينة من المقاعد الدراسية والبعثات للمتضررين من النظام السابق من السجناء وأبناء عوائل الشهداء والمهجرين.

٨- وضع خطط القبول في الكليات والمعاهد والأقسام المختلفة طبقاً مع حاجات المجتمع الآنية الآجلة عن طريق الاستعانة بإحصاءات دقيقة وبالتعاون مع اجهزة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والوزارات الأخرى.

٩- العمل تدريجياً على التحول في نظام القبول بالجامعات من النظام المركزي إلى اللامركزي لما فيه من تعقيدات وسلبيات وإهمال لرغبة الطالب وبما هو معمول به في الدول المتقدمة، أي (القبول اللامركزي)، والتقديم المباشر للقبول بالكلية أو الجامعة المطلوبة على أن تقوم الجامعات بالتوسط بين الطلاب الموجودين ضمن الرقعة الجغرافية الواحدة والجامعات الأخرى لحين تعميم شبكة الانترنت والبريد السريع المضمون، بحيث يستطيع الطالب التقديم إلى كليات الجامعات الأخرى دونما سفر أو مراجعة شخصية.

١٠- تحديث الأنظمة التعليمية والقوانين الجامعية بما يخدم هدف الجامعات والمعاهد أسوة بجامعات البلدان المتقدمة.

١١- رفع المستوى العلمي لأساتذة الجامعة وتحديث معلوماتهم باستمرار عن طريق الدورات التدريبية واتباع أسلوب التفرغ العلمي للأستاذ العراقي لدى الجامعات الأجنبية لمدة سنة أو أقل وتحسين الوضع المعيشي لأساتذة الجامعات بحيث يؤمن لهم ولعوائلهم دخلاً محترماً يهيئ لهم الظروف المناسبة للإنتاج والإبداع العلمي والوفاء بالقيم الجامعية الرصينة.

١٢- تفعيل نظام الافادة من وزارة التعليم العالي وتنسيبهم إلى باقي الوزارات للافادة من خبراتهم وتشجيعهم لعمل البحوث العلمية في مختلف الاختصاصات المطلوبة التي تحتاج اليها الوزارات والتعاون في مجال الخبرات.

١٣- التشجيع على اعتماد قيم تربوية إيجابية في العلاقات بين الأساتذة والطلاب مبنية على الاحترام المتبادل ورفع الحواجز الاستثنائية الشاذة التي حلت في السابق دون بناء علاقة طبيعية تحفظ للطالب كرامته وتحترم شخصيته وآراءه من جهة، وللأستاذ هيبته وكرامته ومكانته من جهة أخرى.

١٤- الاهتمام بالأبنية الجامعية وترميم وتعمير ما دمر منها والعمل على بناء المواقع الجامعية المتكاملة (university campus) مستقبلاً، شاملة لجميع مرافق الجامعة العلمية والإدارية والأقسام الداخلية الحديثة والملاعب الرياضية والملاحق الأخرى.

١٥- تحديث المختبرات الجامعية وتجهيزها بالمواد الضرورية والاهتمام بالحقول الزراعية والورش الفنية وجعل كليات الزراعة كليات انتاجية إضافة لمهماتها العلمية.

١٦- الاهتمام بالأنشطة اللاصفية، كالرياضة والفنون لإشباع هويات الطلبة في أوقات الفراغ وملئها بالأنشطة النافعة.

١٧- توثيق علاقة الجامعات بكل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص عن طريق منح بحثية GRANTS تحصل عليها الأقسام العلمية من هذين القطاعين لقاء قيام القسم المعني بمشروع يُتفق عليه لحل المشكلات الإنتاجية وتطوير وسائلها وتطور الإنتاج كماً ونوعاً.

١٨- إعارة أهمية خاصة ببحوث الأساتذة والطلبة بخاصة رسائل الدكتوراه والماجستير وتوجيهها لتتناول حاجات المجتمع والابتعاد قدر الإمكان عن البحوث النظرية المجردة التي تترك على رفوف المكتبات دون فائدة تذكر والتركيز على البحوث ذات التطبيق العملي.

١٩- توثيق العلاقة بين الجامعات العراقية في الاقاليم والمحافظات وكذلك مع الجامعات الأجنبية والعربية المتطورة وتبادل زيارات الأساتذة والطلبة والمطبوعات معها ضمن اتفاقيات للتعاون والتوأمة وتبادل الخبرات.

٢٠- ملاحقة كل حديث وجديد في المناهج وأساليب التدريس وأدواته وأجهزته العلمية تطبيقاً لمبدأ التطور الدائم والمستمر SUSTAINABLE DEVELOPMEN.

٢١- الاهتمام بدراسة التجارب التربوية والتعليمية للدول التي خرجت من الحروب واستعادت بنيتها ضمن برامج زمنية محددة.

٢٢- يفضل أن يلتزم طلاب وطالبات الجامعات والكليات بالزي الموحد وضمن خيارات متعددة.

٢٣- ضرورة تفعيل الجامعات والمعاهد الأهلية ومراقبتها باستمرار والإشراف العلمي والتربوي لوزارة التعليم العالي ووفقاً لضوابط وتعليمات الوزارة.

٢٤- توزيع المقاعد الدراسية للزمالات والبعثات خارج العراق بشكل عادل بين الجامعات العراقية وعدم حرمان أية منطقة من مناطق العراق منها مع مراعاة المناطق المحرومة التي عانت إهمال النظام السابق والعمل على زيادة تلك الزمالات والبعثات، وأن تكون المنافسة على أساس الكفاءة العلمية ومعدلات النجاح بعيداً عن المحسوبية والمنسوبية.

٢٥- العمل على عقد مؤتمرات دورية مهمتها تنظيم مراجعة مواد المناهج ونظم الدراسة والتعليمات والقوانين الجامعية كل خمس سنوات في الأقل لمواكبة التطورات العالمية والمستجدات المحلية.

٢٦- تشريع قانون جديد للخدمة الجامعية يواكب التطور الحاصل ويحدد لعضو الهيئة التدريسية واجباته ويضمن له حقوقه.